

الجلسة 27

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التسائل الرئيسي في هذا الميدان
لو أحرزنا الجزئية:

1. بالاستصحاب ثم أخل المكلف بذلك الجزء فهل يُسمح له إجراء استصحاب عدم الإتيان بالمؤمر به ضمن الوقت نظراً لإهمال الجزئية، أم لا مسرح للاستصحاب؟

2. بقاعدة الاشتغال (أي بالدليل العقلي) فهل يتوجّب على المخل بالجزئية أن يحتاط بحيث نستنتج من هذه القاعدة وجوب الجزئية أم لا يتوجّب التدارك والاحتياط؟

ونجيب بأنه لا شجار بين الأعلام بأن قاعدة الاشتغال تستوجب الجزئية، وبالتالي يتحتم عليه القضاء، إلا أن المناوشات قد ارتكزت على إمكانية انعكاس الاستصحاب تجاه المخل بالجزئية (الثابتة بالدليل العقلي)، فقد زعم البعض بأن إجراء الاستصحاب يعاني من إشكال:

الأصل المثبت، فإن "الفوت" - الذي قد أثبته الاستصحاب و الذي هو موضوع القضاء - قد انزع و استخرج من عدم الإتيان و إهمال المكلف تجاه الجزئية، إذن فالملازمة من نمط الملازمة العاديّة أو العقلية، و هذا يُؤلّد الأصل المثبت (الموضوع عقلي و هو الفوت) فلو صلّى مُخلًا بالجزئية ثم ارتقاب في صحة الصلاة و سُقّمها بأنه هل تحقق المؤمر به بهذه الوضعية أم لا، فلا يُسمح له إجراء استصحاب عدم الإتيان لتسجيل الفوت.

و قد طمس على هذا الإشكال المحقق الهمданى مُجيئاً بأنه ليس هناك عنصران: الفوت و عدم الإتيان بل هما من سُنخ واحد باختلاف التعبير فقط، لا أن نحسب الفوت أمراً وجودياً و نعدّ عدم الإتيان أمراً عدمياً فإن هذه دقة فلسفية، و إليك الآن نصّ عبارته:

إن الفوت يتّحد مع الترك، و لا فرق بينهما إلّا في مجرد التعبير، فاستصحاب عدم الإتيان يكفي لإثبات وجوب القضاء. [1]

هجمة السيد الخوئي تجاه المحقق الهمدانى
و نستحضر الان إشكالية السيد الخوئي حيث قال:

و في هذا الكلام ما لا يخفى، فإن الفوت عنوان وجودي يساوق التعبير بالذهب من الكيس، و ليس هو بحسب المفهوم متّحداً مع الترك (الإتيان) الذي هو أمر عدمي، و إن كان (الترك) مما يتحصل (الفوت) منه و يتسبّب بالترك إليه (الفوت) و لذلك لا يصدق الفوت بقول مطلق بالترك في مقدار (قليل) من الوقت و إنما يصدق ذلك باعتبار فوت وقت الفضيلة، و أما الصدق (الفوت) بقول مطلق فهو يتوقف على ذهاب الوقت كلّه، و هذا بخلاف عنوان الترك و عدم الإتيان فإنه يصدق حتى في أثناء الوقت (الفضيلة)

فيقال: تركت الصلاة، أو لم آتِ بها، و لا يقال: فاتتني الصلاة (لو ترك مقداراً من الوقت) فاستصحاب العدم لا يُجدي لإثبات عنوان الفوت (الوجودي لأنه أصل مثبت)[2]

جودةُ مقالة المحقق الهمداني و نعمَ ما اعتقده المحقق الهمداني، إذ:

1. أولاً: إن الميزان في معرفة المفاهيم هو النظر المتعارف و إن العقلاء لا يُفكّرون ما بين الفوت و عدم الإتيان حقيقةً، رغم أن التعبير متفاوتة، و نظير ذلك هو اتحاد الموت و الحياة فإن الموت بالرؤى الشرعية الحقيقة يعد أمراً وجودياً (يقول يا ليتني قدّمت لحياتي) فلا ينعدم الإنسان بالموت، نعم ربما يرى العرفُ الموتَ أمراً عدانياً إلا أنهما في عالم الواقع يُعدان أمررين وجوديين وفقَ الأنبياء الشرعية.

2. و ثانياً: أساساً إن الواسطة الحائلة ما بين الفوت و الترك تعدّ من الوسائل الخفية غير المُنجلية، إذن فهما إلى الاتحاد و الاندماج أسرع و عن الأصل المثبت أبعد.

3. و ثالثاً: إننا قد بربنا سالفاً - ضمن أبحاث الاستصحاب - حجية الأصل المثبت (لتسجيل القضاة بعنوان الفوت) فلا تتعرينا إشكالية الأصل المثبت.

غرابة مقالة السيد الحكيم في هذا الحق
ولقد تخيل السيد الحكيم بأن سخ الاستصحاب المذكور هو من موارد الاستصحاب في الشبهة المفهومية بحيث نشكّ: هل الجزء الثابت مندرج ضمن مفهوم الصلاة بحيث لا تصدق الصلاة مفهوماً لمن أهمل الجزئية، لكي يُحكم أخيراً بوجوب القضاء، ولكن على كل تقدير فإن الاستصحاب في الشبهة المفهومية مرفوض و ممحض، وبين يديك الآن صراحة مقالته:

نعم قد يشكل التمسك بالعموم (القضاء) فيما لو كان وجوبُ الجزء بقاعدة الاشتغال، لعدم إحراز موضوعه و هو ترك المأمور به (و ذلك وفقاً لصاحب الرياض) واستصحاب عدم الإتيان به، من قبيل الاستصحاب الجاري في المفهوم المردد، الذي ليس بحجة، كما أشرنا إليه في هذا الشرح مكرراً.[3]

و تُزيل وهم السيد الحكيم بأننا لا نتحدث حول مفهوم الصلاة أساساً بل بؤرة النقاش تحول حول الفعل الخارجي إذ المفترض أن المكلف قد أخل المكلف بالجزئية الثابتة بالدليل العقلي (قاعدة الاشتغال) ثم توجّب عليه واقعاً تداركُ ذاك الجزء، فأساس التسائلي هو أنا لا ندرى: هل امتنل الواجب بهذا العمل الخارجي الناقص أم لم يمتنل بل عليه أن يعيدها وفقاً لقاعدة الاستصحاب.

و المستحصل من هذه المحاذيثات بأسرها، أن هناك تلازمًا و ترابطًا عرفيًا و شرعياً (أي اقضم ما فات) ما بين ترك الجزء (أو الصلاة الأدائية) و بين وجوب القضاء، و حيث إن موضوع القضاء هو الفوت، إذن فهو محرز بالاستصحاب (و كذا بقاعدة الاشتغال) فيتحتم القضاء بكل وضوح، و لا تميّز في وجوب القضاء بين ترك الجزء الثابت بالدليل الشرعي أو إهمال الجزء الثابت بالدليل العقلي، إذ المعيار هو صدق امتنال المأمور به، تنحّياً عن صدق الفوت.

المقوله التالية السائدة للمحمد الهمداني
و عقيب هذه المحاورات الطريفة، قد هتف معنا أيضاً المحقق الهمداني بنقطة سديدة أخرى، قائلاً:

إنَّ الأمر بالقضاء عند الفوت كاشف عن تعدد المطلوب وكون الواجب في الوقت أمرٍ، أحدهما: طبيعي الصلاة والآخر: إيقاعها في الوقت، و إلا فمع وحدة المطلوب لا وجه للأمر بالقضاء (إذ قد سقط مطلوب الوحيد للمولى بإخلال المكلف) وبعد سقوط الأمر بالمطلوب الآخر (في الوقت) بخروج الوقت نشك في ارتفاع الأمر المتعلق بالطبعي، للشك في مطابقة المأتم به للأمر بـ**الصلة المفترض فيه الشك** في سقوطه بدون الإتيان بجزء أو شرط. [4]

إستغراٰب و استيحاش السيد الخوئي تجاه مقوله المحقق الهمدانی

وأنت خبير بأنّ صدور هذا الكلام من مثله عجيب، فإنّ الأمر بالقضاء لازم أعم لتعدد المطلوب فكما يمكن فيه أن يكون لأجل ذلك يمكن أن يكون لأجل مصلحة أخرى دعت المولى إلى الأمر به عند الفوت مع فرض وحدة المطلوب في الوقت (فرغم أن المطلوب واحد إلا أن المولى نظراً إلى مصلحة أخرى قد أمر بالقضاء كمصلحة الأهمية أو التنبية والتأديب للعبد الغافل، لا لأجل تعدد المطلوب) فلا ملازمة إذن بين وجوب القضاء وبين تعدد المطلوب كي يكون ثبوت الوجوب كاشفاً عن ذلك.(تعدد المطلوب).

و لكن نلاحظ عليه أن الحق الحقيق يرافق المحقق الهمداني إذ رغم الإمكانية الذاتية لوجود مصلحة أخرى، إلا أن العرف - الذي هو المقياس- يرى أن الأمر بالتدارك قد صدر لأجل فوت العمل السابق لأجل مصلحة مستجدة مختلفة، و لهذا قد ورد: اقض ما فات كما فات (و المتدارك ينسجم مع الفائت عرفاً) و هنا نظير الوقوف الااضطراري ضمن نسك الحج بحيث يُعدّ بدليلاً اضطرارياً عن نفس الوقوف الاختياري الفائت، إذن فالأمر بالقضاء يُلزمه تعدد المطلوب.

فبالتالي، نود أن نرتكب و نقول بأننا أغنياء عن إجراء الاستصحاب حتى، إذ مع توفر و سلامة الدليل الأول بمطلق الصلاة، أجل، لو شك في انطلاق المأمور به الأولي (أصل وجوب الصلاة) على المتأتي به لتحتم عليه أن يستصحب الوجوب المطلق.

تحقيق السيد الخوئي حول أصل التفريع

و الذي ينبغي أن يقال هو التفصيل بين تنجز التكليف الموجب للاح提اط في الوقت (و هو خارج عن محل النزاع)، و بين حدوث المنجز خارج الوقت

فعلى الثاني كما إذا بني في الوقت على وجوب القصر مثلاً في بعض الفروض الخلافية ثم بعد خروجه اندرج في نفسه التشكيك في الدليل و تردد فيما هو وظيفته من القصر و التمام، فكانت وظيفته حينئذ الجمع بين الأمرين احتياطاً، لأجل العلم الإجمالي المنجز الحادث بعد الوقت يجب عليه الاحتياط بالنسبة إلى الصلوات الآتية ما لم يستقرّ رأيه في المسألة على أحد الأمرين. (فحصل الاحتياط خارج الوقت كما لو توصل المجتهد بقصر الصلاة ثم قضى الوقت فاجتهد في الأدلة ثم لم يكشف دليلاً ثم استنتج الجمع بين القصر و الإتمام كما أن 8 فراسخ هل يجب أن يعادل مسيرة يوم و ليلة أم لا ولكن نعتقد بأنه لو طوت له الأرض أو ذهب بالغرس فهو يعد مسافراً).

وأما بالنسبة إلى الصلاة التي مضى وقتها فلا يجب الاحتياط عليه بقضاء الصلاة تماماً، لأنَّه تابع لصدق الفوت وهو غير محرز، لاحتمال أن تكون الوظيفة هي التي أتى بها في الوقت وهي الصلاة قصراً فلم يفت منه شيء. مما كانت وظيفته في الوقت قد أتى بها على وجهها على الفرض، وما هو موضوع القضاء أعني فوت الفريضة غير محرز وجданاً، ومقتضى الأصل البراءة عنه. ولعل نفي القضاء في هذه الصورة متസالم عليه وخارج عن محل الكلام.

وأما على الأول أعني ثبوت المنجز في الوقت ووجوب الاحتياط بقاعدة الاشتغال والعلم الإجمالي . (ومع ذلك أهمل الجزء

¹ فبناء على وجوب الاحتياط شرعاً المستفاد ذلك من الأخبار كما التزم به بعضهم فلا ينفي الشك في وجوب القضاء حينئذ لأنّ

الوظيفة الشرعية ظاهراً هو الاحتياط من دون فرق في ذلك بين الشبهة الحكمية كالقصر و التمام و الظاهر و الجمعة، و الموضوعية كما في صورة تردد الساتر بين الظاهر و النجس و قد أخلَّ بما هو وظيفته في أمثل ذلك على الفرض فلم ي عمل بالاحتياط و لم يأت في الوقت إلا ببعض الأطراف، فلم يكن قد امتنع الفريضة الواجبة عليه في مرحلة الظاهر أعني الجمع بين الصالحين الذي هو مصدق الاحتياط الواجب عليه ظاهراً فقد فاتته الفريضة الظاهرة و جداناً، فيشمله لا محالة عموم أدلة القضاة المأخذ في موضوعها عنوان فوت الفريضة و هو أعم من فوت الفريضة الواقعية و الظاهرة بلا إشكال.

و من هنا لم يستشكل أحد في وجوب القضاء فيما لو صلَّى في ثوب مستصحب النجاسة، مع أنَّ فوت الفريضة الواقعية غير محرز هنا، لاحتمال طهارة الثوب واقعاً و عدم إصابة الاستصحاب للواقع، و ليس ذلك إلا لأجل أنَّ وظيفته الظاهرة بمقتضى الاستصحاب كان هو الاجتناب عن الثوب المذكور و إيقاع الصلاة في ثوب طاهر و لكنَّه أخلَّ بذلك ففاتته الفريضة الظاهرة، فيندرج لذلك تحت عموم أدلة القضاة.

و لا فرق بين الاستصحاب و بين قاعدة الاحتياط بعد البناء على وجوبه شرعاً كما هو المفروض، لكون كلَّ منهما حكماً ظاهرياً مقرراً في ظرف الشك. و أما بناءً على وجوب الاحتياط بحكم العقل بمناطق قاعدة الاشتغال و العلم الإجمالي لا بحكم الشارع كما هو الصحيح، و قد بناه في محله فاللازم حينئذ هو القضاء أيضاً، و ذلك لأنَّ المفروض تنجز الواقع في الوقت، و بعد الإتيان بأحد طرفي العلم الإجمالي كالقصر يشكُّ في سقوط التكليف المتعلق بطبيعي الصلاة و مقتضى الاستصحاب بقاوئه، بناءً على ما هو الصواب من جريانه في القسم الثاني من استصحاب الكلي.

فإنَّ المقام من هذا القبيل، إذ لو كان المأمور به هو القصر فقد سقط بالامتناع قطعاً، و إنْ كان هو التمام فهو باقٍ يقيناً، فيستصحب شخص الوجوب المضاف إلى طبقي الصلاة، فإنَّ الحصة من الطبقي المتحققة في ضمن الفرد تكون ذات إضافتين حقيقيتين، إحداهما إلى الفرد و الأخرى إلى الطبيعي.

فالحصة من طبقي الإنسان الموجودة في ضمن زيد تضاف مرّة إلى الفرد فيقال: هذا زيد، و أخرى إلى الطبيعة فيقال: هذا إنسان، و كلتا الإضافتين على سبيل الحقيقة، و لا يعتبر في استصحاب الكلي في القسم الثاني أكثر من إضافة الحصة إلى الطبيعة كما تقرر في محله[5]. و على هذا فالحصة المتشخصة من الوجوب الحادثة في الوقت و إن كانت باعتبار إضافتها إلى الفرد مشكوكه الحدوث، لتردد الحادث بين القصر و التمام حسب الفرض لكنها بالقياس إلى طبقي الصلاة متيقنة الحدوث مشكوكة الارتفاع، فيستصحب بقاوئها بعد تمامية أركان الاستصحاب. [6]

[1] مصباح الفقيه (الصلاحة): ٦٠٢ السطر ٣٣.

[2] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٨٠، ١٤١٨ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

[3] حکیم، محسن. نویسنده محمد کاظم بن عبد العظیم یزدی. ، مستمسک العروة الوثقی، جلد: ٧، صفحه: ٤٧، ١٣٧٤ هـ.ش.، قم - ایران، دار التفسیر.

[4] مصباح الفقيه (الصلاحة): ٦٠٢.

[5] مصباح الأصول ١٠٥:٣ و ما بعدها.

[6] خوئي، سید ابوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٨٣، ١٤١٨ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.